وزارة العدل
Ministry of Justice
State of Kuwait | دولـــة الكويـت

نشرة الصحافة

اليـوم:	الخميس
التاريخ :	٢١-٨-٢٠٢٥

الراي
محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزير العدل تفقّد محكمة حولي: تذليل الصعوبات وتسهيل الإجراءات

استمراراً لجولاته التفقدية الأسبوعية لمرافق الوزارة، قام وزير العدل المستشار ناصر السميط، بجولة تفقدية في محكمة حولي، برفقة وكيلة الوزارة بالتكليف عواطف السند، والوكيلة المساعدة بالتكليف نوف القبندي، حيث تابع سير العمل في مختلف الإدارات، والتقى عدداً من المراجعين والموظفين، للاطلاع على احتياجاتهم والمشاكل التي تواجههم.

وأكد المستشار السميط على الموظفين، ضرورة تذليل جميع الصعوبات وتسهيل الإجراءات على المراجعين، لضمان جودة الخدمات المقدمة.

وقال إن الوزارة ماضية في تنفيذ خطتها الشاملة، بما يعزز كفاءة الأداء ويختصر الوقت والجهد على المراجعين، ويواكب تطلعات الدولة في بناء بيئة عدلية متطورة وعصرية.

السميط يتفقّد عمل الإدارات في المحكمة

وزير العدل يستمع إلى المراجعين خلال الجولة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٥-٨-٢١	٣	١٦٤٦٣

الراي
محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«ديوان الخدمة» طلب من الجهات تزويده بها

حصر شامل... لاستثناءات مكافآت «الممتازة»

- استمرار العمل بنموذج تقييم أداء الموظفين الحالي لعام 2025
- تطوير نموذج تقييم الأداء بالربط المباشر بين الأداء والإنتاجية والأهداف

| كتب هاني الحمادي |

طلب ديوان الخدمة المدنية من جميع الجهات الحكومية تزويده بكل الاستثناءات الصادرة عن مجلس الخدمة المدنية، والخاصة بتجاوز الحد الأقصى لمكافآت «الخدمات الممتازة».

وكشفت مصادر مطّلعة لـ«الراي» أن مجلس الخدمة المدنية، قرّر تكليف ديوان الخدمة المدنية بمخاطبة الوزراء لموافاته بأي استثناءات صدرت عن المجلس تتعلّق بتجاوز الحد الأقصى لمنح المكافآت المالية مقابل الخدمات الممتازة، لجميع الجهات الحكومية الخاضعة لقانون ونظام الخدمة المدنية.

في سياق متصل، أبلغ «الديوان» الجهات الحكومية بأن مجلس الخدمة المدنية استعرض الدراسة المعدة بشأن ربط المهام بعوامل وأوصاف التقييم السنوي، وقرّر استمرار العمل بنموذج التقييم الحالي للموظف لعام 2025 وفق القرارات المنظمة، والموافقة المبدئية على الدليل الاسترشادي للرئيس المباشر ومن يليه لتعبئة نموذج تقييم أداء الموظف الحالي، متضمناً المهام الوظيفية لكل موظف، مع تفسيرها وتحديد مستويات الأداء والإنجاز مقرونة بأعداد ونسب مئوية قابلة للقياس، إضافة إلى مراجعة واحتساب درجات التقييم - التي يقوم بها الرئيس المباشر - من قبل لجنة شؤون الموظفين وفقاً للنظام الآلي في الجهات الحكومية، بما يضمن دقة الدرجات وموضوعية التقييم، ويعزّز الشفافية وحوكمة عملية تقييم الأداء الوظيفي.

كما قرّر مجلس الخدمة المدنية إعداد دراسة شاملة لتطوير نموذج تقييم الأداء، تقوم على الربط المباشر بين الأداء والإنتاجية والأهداف، وبحث إمكانية تطبيق نموذج التقييم 360 درجة، مع دراسة أبعاده القانونية والإدارية والوظيفية، تمهيداً لتطبيقه في الأعوام المقبلة بعد إعادة عرضه على المجلس.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢١-٨-٢٠٢٥	١	١٦٤٦٣

الأنباء
محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

أبلغ موظفيه رسمياً: تُسترد منه الأموال المصروفة بدون حق

«الديوان»: يعاقب جزائياً وتأديبياً كل من يقدم بيانات غير صحيحة أو كاذبة أو لا يحدث بيانات العلاوة الاجتماعية

مريم بندق

طلب ديوان الخدمة المدنية من جميع الموظفين العاملين بالديوان والمخاطبين بأحكام قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 1979/1 بشأن منح العلاوة الاجتماعية للموظفين في الجهات الحكومية، ضرورة مراجعة إدارة الشؤون الإدارية وتحديدا قسم المتابعة الإدارية أثناء أوقات الدوام الرسمي لتحديث بيانات الحالة الاجتماعية والتوقيع على الإقرار المعد لهذا الغرض وفقا للحالة الاجتماعية في 2 الجاري.

وجاء في تعميم الوكيل المساعد للشؤون المالية والإدارية صلاح الصقعبي الموجه إلى جميع الوحدات التنظيمية بالديوان بعنوان «إقرار بيانات الحالة الاجتماعية»، أنه استنادا إلى المادة السادسة من قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (1) لسنة 1979 التي تنص على أنه على كل من يخضع لأحكام هذا القرار أن يقدم بيانا بحالته الاجتماعية وفقا للنموذج الذي يعده ديوان الخدمة المدنية وعليه أن يبلغ الجهة الحكومية التابع لها بكل تغيير يطرأ على حالته الاجتماعية، واستنادا أيضا إلى المادة السابعة من القرار ذاته، التي نصت على أنه إذا قدم الخاضع لأحكام هذا القرار بيانات غير صحيحة أو كاذبة أو تخلف عن الإبلاغ بما طرأ على حالته الاجتماعية بقصد الحصول على علاوة اجتماعية تزيد عما يستحقه بمقتضى أحكام هذا القرار، فإنه يعرض نفسه لما قد يرد في هذا الشأن بقانون الجزاء من عقوبات وذلك فضلا عن مؤاخذته تأديبيا واسترداد ما صرف له بدون وجه حق.

هذا، واستند الديوان أيضا إلى تعميم ديوان الخدمة المدنية رقم (2) لسنة 1986 الصادر في شأن كيفية إحكام الرقابة على صرف العلاوة لاجتماعية، والذي ألزم بأخذ إقرار على كل موظف يتقاضى علاوة اجتماعية عن زوجته وأولاده كل ستة شهور يبين حالته الاجتماعية وقت كتابة الإقرار. وإلى تعميم الديوان الداخلي رقم (1) لسنة 2011 بشأن إلزام الموظفين بالتوقيع على نموذج تحديث الحالة الاجتماعية وتقديمه إلى إدارة الشؤون الإدارية كل ستة أشهر في 1 فبراير، و1 أغسطس من كل عام.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢١-٨-٢٠٢٥	٣	١٧٤٦٦

المحكمة الإدارية وضعت حداً لقضية قوائم الانتظار وأكدت صحة قرار الوزير الطبطبائي

«التربية» تكسب حكماً قضائياً في «الوظائف الإشرافية»

المحكمة: مطالبة الوزارة للمتقدمين بإعادة التقديم وفق القرار الجديد إجراء صحيح وقانوني

عبدالعزيز الفضلي

وضعت المحكمة الإدارية حدا لكل ما يتم تداوله بخصوص قرار إلغاء قوائم الانتظار في الوظائف الإشرافية بوزارة التربية، وأكدت صحة القرار الذي أصدره وزير التربية م.سيد جلال الطبطبائي، حيث أصدرت حكما لصالح وزارة التربية برفض دعوى طعن فيها على القرار الوزاري رقم (2025/116) الخاص بشروط وآليات شغل الوظائف الإشرافية التعليمية ووظائف التوجيه الفني.

وأبرز ما جاء في الحكم، الذي تلقت «الأنباء» نسخة منه، أن المحكمة أكدت ان موقف الوزارة سليم منذ البداية، وأن الهدف من القرار تحقيق المصلحة العامة وضمان حسن سير العمل، لافتة إلى ان من يرغب في شغل وظيفة إشرافية يجب أن يتقدم من جديد وفقا للقرار الجديد (2025/116) الذي يطبق بشكل فوري، ولا يحتوي على أثر رجعي أو مساس بالمراكز القانونية السابقة.

وذكر حكم المحكمة تفاصيل القضية ان المدعية وهي رئيسة قسم طلبت تثبيتها بالوظيفة الإشرافية استنادا إلى القرار القديم رقم (2016/157)، ورفض تطبيق القرار الجديد عليها مدعية أن القرار الجديد أضر بمركزها القانوني لأنها اجتازت إجراءات الترشيح في ظل القرار السابق. وأوضحت المحكمة أن اجتياز الاختبارات لا يمنح حقا مكتسبا، لأن المركز القانوني لا ينشأ إلا بقرار التعيين الرسمي،

م.سيد جلال الطبطبائي

مؤكدة أن إعلان الوظائف العامة مجرد إجراء تمهيدي، وأن الوزارة تملك الحق في تعديل لوائحها التنظيمية بما يخدم المصلحة العامة.

وتابعت: «بما أنه لم يصدر قرار بتعيين المدعية أو غيرها، فلا يوجد حق مكتسب لها بموجب القرار القديم، معتبرة «المحكمة» أن مطالبة الوزارة للمتقدمين بإعادة التقديم وفق القرار الجديد هو إجراء صحيح وقانوني.

ووصفت أوساط تربوية حكم المحكمة الإدارية لصالح وزارة التربية بأنه يجسد صحة التوجه الإصلاحي الذي انتهجه الوزير الطبطبائي في تنظيم شغل الوظائف الإشرافية التعليمية، ويؤكد أن القرار الوزاري (2025/116) لم يكن إجراء عابرا، بل كان إطارا تنظيميا يهدف إلى إعادة بناء منظومة القيادات التربوية على أسس حديثة ترتكز على الكفاءة، والشفافية، والعدالة في الفرص، موضحة انه من خلال إدخال آليات تقييم متدرجة تشمل المؤهل العلمي والخبرة والدورات التدريبية والاختبارات التحريرية والمقابلات الشخصية، وانتهاء ببرامج تدريبية متخصصة منتهية باختبار، وضعت الوزارة مسارا مهنيا متكاملا يضمن أن يصل إلى القيادة المدرسية من يملك القدرة الفعلية على إدارة المؤسسات التعليمية بكفاءة عالية.

وذكرت ان هذا النهج الجديد يمثل انتقالا من الترقي التقليدي إلى الترشح القائم على الجدارة والمهارات، بما يواكب متطلبات المرحلة المقبلة، ويعكس التزام الوزارة بتأهيل قيادات تربوية قادرة على التعامل مع التحديات الميدانية، ودعم بيئة تعليمية مستقرة ومنتجة مشددة على أن القرار (2025/116) لا يعد مجرد لائحة تنظيمية، بل هو مشروع إصلاحي متكامل يسعى إلى رفع كفاءة الأداء الإداري والتربوي، وضمان حسن سير العمل، والارتقاء بالمنظومة التعليمية في إطار رؤية الكويت 2035، وتعزيز مكانة المدرسة الكويتية كمركز لصناعة القيم والمعرفة وإعداد أجيال قادرة على قيادة المستقبل.

توجه إصلاحي ورؤية تطويرية

ويمثل القرار (116/ 2025) توجها إصلاحيا ورؤية تطويرية لتنمية المهارات القيادية للوظائف الإشرافية التعليمية، جاء ليعزز كفاءة آلية الترشح، ويركز على استقطاب القيادات القادرة على تطوير المؤسسات التعليمية، بما يتماشى مع توجهات الكويت نحو تعزيز رأس المال البشري وتحقيق أهداف رؤية الكويت 2035 ويهدف إلى تمكين الكفاءات الوطنية القادرة على قيادة المدارس بكفاءة وفاعلية.

ويعكس القرار حرص الوزير م.سيد جلال الطبطبائي على رفع كفاءة الأداء بالإدارات المدرسية وتحقيق العدالة الوظيفية بالوقت نفسه من خلال اعتماد هذه الضوابط لمواكب تطورات الميدان التربوي، حيث ذكر الطبطبائي في عدة مناسبات أن من يدير مدرسة بها 1000 طالب عليه أن يتحلى بمهارات قيادية عالية المستوى.

وكانت وزارة التربية قد أعلنت بدء التسجيل الإلكتروني لشغل الوظائف الإشرافية في 27 أبريل الماضي، واضعة مجموعة من المعايير والضوابط الجديدة، أبرزها:

- اعتماد دورات تدريبية لمدة سنتين لضمان جاهزية المتقدمين.
- احتساب الخبرة الميدانية أساسا للترقي وتحفيز الكفاءات التربوية.
- إتاحة معادلة المقابلة والاختبار للمتواجدين في قوائم الانتظار.
- تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص والشفافية في اختيار القيادات المدرسية.

وقد تمت ميكنة إجراءات التقديم على 4 مراحل امتدت حتى 7 يوليو، وشملت اختبارات إلكترونية للمتقدمين على وظائف مدير مدرسة ومدير مدرسة مساعد. ومن المقرر أن تصدر قرارات ندب أول دفعة من المجتازين وفق القرار الجديد للعام الدراسي 2024/2025.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٥-٨-٢١	٣	١٧٤٦٦

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العـــــدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الخميس الموافق ١٨/٩/٢٠٢٥ - قاعة ٥ - بالدور الثامن بقصر العدل الجديد الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠٢٤/٨٩ بيوع/٣.

المرفوعة من: ١- صباح عبيد فالح الرشيدي ٢- نوير مبارك صالح الرشيدي ٣- حصه عبيد فالح الرشيدي

ضد: ١- سعد عبيد فالح شوق الرشيدي ٢- نوال عبيد فالح شوق الرشيدي ٣- نادر عبيد فالح شوق الرشيدي ٤- ثامر عبيد فالح شوق الرشيدي ٥- فالح عبيد فالح شوق الرشيدي ٦- نجلاء عبيد فالح شوق الرشيدي ٧- نجود عبيد فالح شوق الرشيدي ٨- مها عبيد فالح شوق الرشيدي ٩- هيا عياد سعيد الرشيدي ١٠- وكيل وزارة العدل بصفته

أولاً: أوصاف العقار (وفقا لشهادة الأوصاف المرفقة)

عقار الوثيقة رقم ٢٠٢٢/٦٨٢٢ الواقع في منطقة العارضية - قسيمة رقم (١٨٧) - قطعة (٧) ومساحته ٢٠٠م٢ من المخطط رقم م/٢٦٩٢٢.

ملاحظة: يوجد مخالفات ١- القيام بأعمال بناء بدون ترخيص مسبق ٢ - البناء من المواد غير المصرح بها.

المعاينة، بتاريخ ٢٠٢٣/٧/٢٣ قامت الخبرة بالانتقال لمحل النزاع والواقعة في منطقة العارضية قطعة ٧ شارع ٢ منزل ٢٦ قسيمة ١٨٧، الرقم الآلي ٣١٧١٦٦٦٢ بحضور وارشاد المدعي الأول وهو وكيل المدعية الثانية والثالثة وتخلف المدعى عليهم او من ينوب عنهم عن الحضور، وكما تواجد السيد خبير الدراية / اسامة الرويح، وتمت المعاينة على النحو التالي:

- العقار موضوع الدعوى عبارة عن سكن خاص مساحته ٢٠٠م ومطابق للوثيقة رقم ٦٨٢٣ ويقع في شارع داخلي ويحده جيران من ٣ جهات. - يوجد روضة أمام العقار وفرع ومسجد في آخر الشارع. - تكسية العقار الخارجية جيري وردي إطار جيري بني كما يوجد إطار للنوافذ جيري بني. - العقار قديم ويتكون من دور أرضي + أول + ثاني + مبنى من مواد خفيفة (كيربي) في السطح. - العقار يتكون من جزئين ومدخلين يؤديان إلى كل جزء

١ - الجزء الأول من المدخل في جهة اليسار ويؤدي إلى حوش فيه دوانة تستخدم كغرفة مع حمامها + مطبخ + حمام + غرفة خادمة درج مبني من مواد خفيفة (كيربي) يؤدي إلى غرفة سائق أيضا مبني من مواد خفيفة (كيربي)، كما يوجد صالة صغيرة تؤدي إلى غرفة أم المدعي الأول وحمام ويوجد باب يؤدي إلى الجزء الآخر من العقار والصالة أيضا تؤدي إلى صالة كبيرة فيها باب يؤدي إلى الجزء الأخر من العقار ويوجد درج تم بناؤه في سنة ٢٠١٥ من المدعي الأول حسب افادته وتؤدي إلى شقة تتكون من صالة + حمام مع مغاسل + مطبخ + حمام + عدد ٢ غرف + غرفة ماستر مع غرفة تبديل وحمام صالة صغيرة وفيها باب يؤدي إلى درج ويوجد باب آخر يؤدي إلى درج آخر للسطح مغلق وأفاد المدعي الأول بوجود غرفة خادمة مع حمام. كما أفاد بأن هذا الجزء خاص به ووالدته نوير مبارك صالح الرشيدي (المدعية الثانية).

٢- الجزء الثاني من المدخل في جهة اليمين ويؤدي إلى حوش ودرج للدور الثاني، حيث قام ابن المدعى عليه الأول محمد سعد عبيد فالح الرشيدي بالبيات ب.م. رقم ٢٩١٠٣١٨٠١١٢٩ بإرشاد الخبرة بالجزء الثاني من القسيمة: - يتكون الأرضي من عدد ٢ باب يؤدي إلى الجزء الآخر من القسيمة وباب يؤدي إلى الديوانية المذكورة أعلاه كما يوجد درج يؤدي إلى الدور الثاني والذي يسكن فيه ابن المدعى عليه الأول. - يتكون الدور الثاني من صالة + مطبخ + غرفة خادمة + حمام + غرفة ملابس + غرفة نوم + حمام + باب يؤدي إلى السطح والذي تم هيه بناء مبني من مواد خفيفة كيربي) تستخدم كمخزن. - التشطيب: تشطيب درجة عادية حيث إن الأرضية سيراميك والأبواب خشب والنوافذ المنيوم مع وجود حماية. - أرضية الحوش كاشي. - الاضاءات سبوت لايت. - التكييف وحدات.

هذا وقد قام السيد خبير الدراية بأخذ الملاحظات تمهيدا لتقدير قيمته. طلب المدعي الأول آجلا للتعقيب، كما أفاد أن الدرج في الدور الأرضي بالجزء الخاص فيه والمؤدي إلى الدور الأول والشقة في الدور الأول قد قام هو ببنايتها سنة ٢٠١٥.

ثانياً: شروط المزاد:

اولاً: يبدأ المزاد بالثمن الأساسي وقدره (٢٦٠٠٠٠ د.ك) مائتان وستون ألف دينار كويتي. ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد اقتاضي عطاء أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد، ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خامساً: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة هوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سادساً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل المكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها (٢٠٠ د.ك) وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن الريع في الصحف اللزمة.

سابعاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم من دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أي مسؤولية.

ثامناً: يقر الراسي عليه المزاد بأنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه: ١- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.

٢- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة ايام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.

٣- تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات على أنه «إذا كان من نزعت ملكيته مستأجراً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

المستشار/ نائب رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٥-٨-٢١	٤	١٧٤٦٦

الوفيـــات

الوفيات

● **محمد حسين فرج حاجي، 47 عاماً، (شيع)**، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 99644364، نساء: القرين، ق3، شارع 25، م26.

● **عبدالله راشد ناصر الرويشد، 23 عاماً، (شيع)**، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 65558360، 97766142، نساء: إشبيلية، قطعة 2، شارع 211، منزل35، تلفون: 99941114، 99907709.

● **بنا جلعود محمد العازمي، أرملة/ فالح محمد عجاج العازمي، 82 عاماً، (شيعت)**، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 66557935.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»